دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل السياسي لمفهوم الدولة الامبراطورية دراسة تأصيلية : لظاهرة صعود و تفكك الدولة الامبراطورية
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	عثمان، وئام السيد أحمد
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يونيو
الصفحات:	330 - 340
رقم MD:	70984
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، الامبراطوريات، التنظيم السياسي، نظم الحكم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/70984

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحليل السياسي لمفهوم

الدولة الامبراطورية

دراسة تأصيلية: لظاهرة صعود وتفكك الدولة

الامبراطورية

بحث مقدم من

وئام السيد أحمد عثمان

وتسعى الدراسة إلى: تحديد خصائص مفهوم " الدولة الإمبراطورية "من خلال عملية تفكيك للمفهوم يعقبها النظر في كيفية ارتباط هذه الخصائص ببعضها البعض، واتخاذ خطوات واضحة لضمان ترتيب هذه الخصائص حسب درجة تحريرها. لذا يتم تحديد الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم " الإمبراطورية "، وذلك كخطوة نحو توظيف تلك المفاهيم لتأصيل وتفسير مصطلح " الدولة الإمبراطورية " -المفهوم الرئيسي للدراسة – باعتباره " تطورا" أرق لمفهوم الإمبراطورية وذلك من خلال:

أولا: تحليل بينة مفهوم الإمبراطورية

ثانيا: مفهوم الدولة الإمبراطورية كوحدة للتحليل السياسي.

أولا: تحليل بينة مفهوم الإمبراطورية

أولا: تحليل بينة مفهوم الإمبراطورية:

تعتبر الإمبراطورية إحدى التنظيمات البشرية في المجتمع الدولي، لذا تسعى عند تكوينها إلى امتلاك القوة المادية من خلال القواعد القانونية – التي تمكنها من وضع البناء الوظيفي للإمبراطورية الذي يقوم بالعملية التنظيمية في المجتمع. وفيما يلى تحدد الدراسة المرتكزات التأسيسية لمفهوم الإمبراطورية، والذي ينقسم إلى:

أ- عناصر الإمبراطورية

ب- خصائص الإمبراطوريات

ج- وظائف الإمبراطورية

د- أشكال الإمبراطوريات

أ-عناصر الإمبراطورية

- الرعايا: ويتم استخدام هذا المفهوم للتعبير عن عضوية الأفراد المنتمين إلى الإمبراطورية فالإمبراطورية لا تتألف من شعب متجانس ذي جنسية واحدة بل من جماعات تتباين قومتها وأصولها ولغاتها وأحوالها الاجتماعية.
- الإقليم: يتميز إقليم الإمبراطورية باتساع المساحة، فكلما اتسعت مساحة الإقليم دل ذلك على قوة الإمبراطورية ولا يشترط أن يكون الإقليم، فقد تتكون الإمبراطورية من أقاليم عديدة تفصل بينها مساحات كبيرة من أقاليم دول أخرى، بل وقارات أخرى. وخير مثال لذلك " لإمبراطورية البريطانية " التي بلغت ذروة اتساعها في بدايات القرن العشرين، حيث امتدت على ربع مساحة اليابسة، وضمت أكثر من ربع سكان العالم.
- – السلطة: ظهرت الإمبراطوريات الرومانية ظهر المفهوم القانوني لتنظيم السلطة الإمبراطورية والتي تميزت بالمركزية الشديدة، وذلك من أجل تحقيق قوة أكثر للإمبراطورية.

ولا تكفي السلطة في هذا التنظيم بتنظيم التفاعلان بين المواطنين، بل تسعى أيضا إلى التحكم في الطبيعة الإنسانية، بهدف السيطرة التامة على الإمبراطورية أما عن مشروعية سلطة الإمبراطورية, فهي قائمة على مدى نجاح الإمبراطورية في استخدامها للقوة خلال فترة تكوينها.

ب- خصائص الإمبراطورية:

لكل نظام سياسي بنية محددة قد نستطيع أن نحدد ملامحها من خلال الدستور الذي يحدد إطار وطبيعة عمل هذا النظام، وتلك البنية تتواجد في النظام السياسي بصرف تركيبة أو تعقيده وسواء كان هذا النظام السياسي بدائيا أو تقليديا متطورا أو متقدما.

وقد كان لظهور القانون الطبيعي الفضل في تبلور السمات الرئيسة للإمبراطورية– وذلك لخصوبة الفكر الفلسفي عند الرواقيين —وإن اختلفت تلك السمات من إمبراطورية إلى أخرى ومن زمن إلى أخر.

ومن أهم قواعد القانون الطبيعي:

١- أن الكون يحكمه قانون طبيعي واحد لا يتبدل.

٢- أن الأفراد متساوون بحكم تمتع كل منهم بالرشد والعقل.

٣- أن الأفراد ينتمون إلى أخوة عالمية، وبالتالي يتخطون على أساسها حدود الدولة، لتكوين جماعة عالمية طبيعية واحدة.

ساهمت تلك القواعد في إضفاء خصائص جديدة على النظام الدولي، مما أدى إلى الانتقال من نظام دولة المدينة إلى الإمبراطورية التي تم استنتاج خصائصها بما يأتي:-

١- ضرورة التوسع الإقليمي،لتحقيق الهدف الرئيس للإمبراطورية وهو الوحدة العالمية.

٢- قدسية الوحدة في القانون الحاكم، وتنبع تلك القدسية من أن الكون ليس له سوى خالق واحد " الإله" ولن يكون لهذا الإله سوى قانون واحد يسرى على جميع الأفراد على السواء، وكل تشريع يخالفه لا يعتبر قانون.

٣- الوحدة في العلاقة بين الأفراد.. من خلال القضاء على التفرقة بين الأفراد وبين الشعوب، والعمل على نشر مبادئ المساواة في جميع أنحاء الإمبراطورية, ويقصد بالمساواة هنا الرعوية " المواطنة " في تلك الوحدة السياسية المكونة.

٤- السلطة أحادية للحفاظ على معطيات الوحدة السابقة، تمنح صلاحيات ضد أي عدوان على الحدود، وسحق المتمردين الثوار على الصعيد الداخلي عند الضرورة.

٥- ومن السلطة الأحادية وقدسية القانون الحاكم، استمر حكام الإمبراطورية شرعية الجمع بين صفتي الحاكم ورجال الدين في أن واحد، حيث اتخذت صورا متتابعة تاريخيا، بدأت بأن الحاكم إله وانتهت إلى أن الحاكم يحكم بعناية الآلة.

ج – وظائف الإمبراطوريات:

تنشأ الإمبراطوريات لتحقيق أهداف محددة، تلك الأهداف هي التي تحدد وظائف الإمبراطورية، والسياسة التي تلتزم بها لتنفيذ تلك الأهداف.

وفيما يلي ترصد الدراسة وظائف الإمبراطوريات، وذلك بتحديد أهداف التكوين وهى كالأتي:

- استمرارية الحياة: من خلال البحث عن مصدرها وهو الماء، لذا كانت الدلتا الخصيبة للأنهار مهد المدينة الإنسانية، وتعتبر الإمبراطوريات الشرقية التي قامت نتيجة تجمع مجموعات من القبائل في وديان الأنهار أولى الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ الإنساني.

واعتبرت مهمة " توسيع الأراضي الزراعية الوظيفة الرئيسة التي تقوم بها هذه الإمبراطوريات ومن أشهر تلك الإمبراطوريات: إمبراطورية مصر القديمة، وما بين النهرين " أشور- فارس"

- هدف التوسع الإقليمي: يعتبر هذا الهدف من الأهداف المشتركة بين الإمبراطوريات على مر العصور، وينشأ هذا الهدف بسبب امتلاك القوة المادية والانتصارات العسكرية.

أما عن الوظيفة الرئيسة لهذا الهدف فهي: التأمين الاستراتيجي والاقتصادي للإمبراطورية، ومن أكثر الإمبراطوريات توسعا في العصور القديمة "الإمبراطورية الرومانية ".

- هدف الاستحواذ: على مستعمرات تقطنها شعوب استذلت بالقوة واغتصبت أراضي أهلها الوطنيين، فكانت الوظيفة الرئيسة هي التجارة، مثال الإمبراطورية الألمانية في عام ١٨٧١ ، والتي أعلنت الحماية علي شرق أفريقيا لتيسر نشاط التجار الألمان في تلك المنطقة وأيضا احتلالها ميناء "صيني"في عام ١٨٩٢ حتى يكون البناء محطة بحريه لأسطولها
- هدف الاستغلال: وهو يعبر عن الإمبراطوريات الاستعمارية في أعقاب الثورة الصناعية.حيث تضخم الإنتاج الصناعي في بريطانيا وباقي دول أوروبا. والتي امتدت لها الثورة الصناعية. مما أدى ألي التوسع الخارجي بحثا عن أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج الخارجي بحثا عن المواد الأولية اللازمة للصناعة، فغلب على الوظيفة الرئيسة الصفة الاستثمارية لفائض رأس المال.

- هدف السيطرة على العقول البشرية: ويعبر هذا النوع عن الإمبراطوريات الحديثة والتي اتخذت " الدعاية " وظيفتها الأساسية ساعدها في ذلك التقدم الهائل في تكنولوجيا وسائل الاتصالات.واستطاع هذا النوع من الإمبراطورية تحقيق أهداف الإمبراطوريات السابقة من خلال تغير سلوك الشعوب الأخرى بما يخدم أهدافها.

د- أشكال الإمبراطوريات:

من استعراض وظائف الإمبراطوريات نجد أن الإمبراطورية "كظاهرة سياسية " تميزت بالاستمرارية والتطور.

أما الاستمرارية، فالإمبراطورية مستمرة على مر العصور لم تختفي وإنما تتغير أشكالها وفقا لمتطلبات كل عصر، وعن التطور، فيظهر بوضوح في تطور أهداف الإمبراطورية.

فكان الشكل الأول... في العصر القديم يهدف إلى تطوير المجتمع القبلي البدائي إلى مجتمع المدنية، لتوفير الأمن والاستقرار الداخلي من خلال تعاون تلك القبائل تحت قانون تنظيمي موحد.

وتطور الشكل الثاني... نحو توفير الأمن والاستقرار على المستوى الخارجي، وذلك من خلال التوسع الإقليمي، وذلك في أواخر العصور القديمة. فالأمن الداخلي أدى إلى تحرر دوافع التطلع للاستحواذ على الأقاليم التي تتوفر عندها مقومات القوة, أو الأقاليم التي قد تتسبب في اختراق الأمن الداخلي، وأيضا الرغبة في السيطرة، وبسط النفوذ بعد امتلاك القوة.

وفي نهاية العصور الوسطى كان الشكل الثالث... حيث حرصت الإمبراطورية على الحفاظ على الوضع الدولي القائم من أجل الاستمرارية, فالاحتفاظ بالأوضاع الخارجية يؤدى ثبات واستقرار ميزان القوى في وضعه الجديد.

أما الشكل الرابع... جاء ليعبر عن عصر النهضة ويؤكد أن الإمبراطورية ظاهرة سياسية متطورة ومتغيرة. حيث تطور الهدف من التوسع العسكري للأقاليم إلى التوسع الاقتصادي وانتشار ظاهرة التبعية، لنشر نفوذ الإمبراطورية عالمياً، وذلك بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية والسيطرة عليها.

وتطور الشكل الخامس...ليثبت أن القوة المادية والعسكرية وإن كانت كافية في بعض العصور لتأسيس الإمبراطوريات وتبرير وجودها –إلا أنها لا تكفي للاستمرار مع تطور العصور ونزعات التحرر.فجاء التقدم التكنولوجي لينقل الإمبراطورية إلى عالم "التحكم عن بعد " مما أعطى استمرارية لمفهوم الإمبراطورية في الأزمنة الحديثة.

وإن كانت الأهداف تشكلت عبر العصور، فمنحت الإمبراطوريات التنوع في أشكالها إلا أن تلك الأهداف يمكن أن تجتمع في عصر واحد وفي لإمبراطورية واحدة.

ثانيا- مفهوم الدولة الإمبراطورية كوحدة للتحليل السياسي:

إن تغيرات النظام الدولي عبر العصور لا تؤدى إلى تحول في بنية النظام فقط، وإنما تؤدى أيضا إلى تحولات جذرية في المفاهيم السياسية، الأمر الذي يؤدى إلى تصاعد بعض المفاهيم كوحدات للتحليل السياسي في النظام الدولي الجديد.

لذلك كان من الأهمية التعرف على تلك الوحدات كمقدمة لتفسير الظواهر السياسية وتغيراتها عبر العصور فمن خلال استعراض التحليل النظري لمفهوم الإمبراطورية يتضح للدراسة أن مفهوم الدولة الإمبراطورية على الرغم من ظهوره كنموذج أوروبي في عصر النهضة إلا أنه مفهوم كامن داخل مفهوم الإمبراطورية منذ ظهورها، فالبناء الوظيفي للإمبراطورية ما هو إلا تعبير عن الجانب التنظيمي للدولة فلا تستطيع أي من الإمبراطوريات التاريخية الصعود والازدهار إلا بتواجد هذا الجانب التنظيمي الذي ينظم مقدرات الإمبراطورية من خلال القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية في إطار هيكلي ومؤسسي، فمفهوم الدولة كوحدة مترابطة لها أدوارها وتأثيرها في النظام الدولي.

لـذا تـرى الدراسـة أن مفهـوم الدولـة الإمبراطوريـة مـا هـو إلا مـرادف إلى مفهـوم الإمبراطوريـة أظهـرت أهميته – تاريخيـا – رغبـة ملـوك واربـا في القـرن الخـامس عشـر في زيـادة سـلطتهم ونفـوذهم علـى رعاياها ضد: انقسام السلطة بين سلطة الكنيسة، والقضاء على نزاع الطبقات والتنافس بين البورجوازية الناشئة والأرستقراطية النبيلة, وذلك بتطوير الممالك الأوربية إلى دول حديثة تحرص على الملكية المطلقة التي يشخص بها الملك المثل الأعلى القومي ويتمتع حقا وفعلا بصفات السيادة وذلك بتطبيق (المركزية السياسية – والمركزية الإدارية)، ولم يأت مفهوم الملكية المطلقة ليهدم بل ليضاف إلى المفاهيم القديمة – التي سبقته– المنظمة للعلاقات بين الملوك وتابعيهم الخاصين ورعاياهم.

ومن هنا جاء التعريف السائد لمفهوم الدولة الإمبراطورية والذي يستخدمه الكثير من المحللين السياسيين كتصور بديل لدولة القانون، ويقال أن الدولة الإمبراطورية هي:

" دولة الحكم المطلق والسلطات المطلقة التي يحظى فيها الملك و الإمبراطورية بحق منح الحياة وزرع الموت تجاه (رعاياه)" .

وتسعى الدراسة فيما بلى إلى إرساء أهمية مفهوم الدولة الإمبراطورية تاريخيا كوحدة للتحليل السياسي – وليس فقط كمرادف لدولة الحكم المطلق – وذلك كخطوة إجرائية لتفسير متغيرات وثوابت الظاهرة السياسية الخاصة بالدراسة، وهى ظاهرة صعود وهبوط الدولة الإمبراطورية.

إن مفهوم الدولة الإمبراطورية يعبر عن اندماج نقاط القوة في كل من نظام الدول القديم والنظام الإمبراطوري. حيث استطاعت الدول الواسعة منذ عام ١١٠٠ أن توجد شيئاً من التلاحم بين الإمبراطورية الواسعة وبين الوحدة السياسية الصغيرة المندمجة بقوة، واعتبرت تلك التجربة نواة الدول الحديثة، فقد ظهر هذا المفهوم على مر التاريخ في علاقة تبادلية بين كل من الدولة الإمبراطورية.وذلك كالأتي:

- بدأ التاريخ المدون بالإمبراطوريات الشرقية، والتي ظهرت النتيجة ترابط عدة جماعات طبيعية " القبائل ".

- ظهرت الدولة –الولاية: التي هي " دولة " تضم عددا من المدن بين كبيرة وصغيرة تحت رئاسة زعيم واحد، والتي يرجع عهدها منذ بدأ تقسيم الإمبراطوريات إداريا إلى ولايات، والعكس أيضا صحيح بتوحيد ولايات لتكوين إمبراطوريات، وذلك لسهولة السيطرة عليها مثل: الفرعونية وتوحيد الشمال والجنوب، أو الإمبراطورية الفارسية والتي كانت مقسمة إلى عشرين ولاية تحت نظام اتحادي، و إمبراطورية الإسكندر المقدوني والتي انتهت بوفاته وانقسمت إلى أربع ولايات.
- مع ظهر استمرارية الأنظمة الإمبراطورية، نظام دولة – المدينة في الحضارة الإغريقية, وفي منطقة شرق البحر المتوسط (أراضى فلسطين – شرق الأردن – سوريا – لبنان – والجزيرة العربية), ولقد شكل ذلك النظام عنصر توازن وتبعية وعزل للإمبراطوريات المحيطة عن باقي الإمبراطوريات الموحدة الأخرى.
- تكونت الإمبراطورية المركزية بعاصمتها والتي ما لبثت أن انقسمت إلى إمبراطوريتين: غربية وشرقية، حيث انتهت الشرقية (البيزنطية)واندثرت أمام الجيوش الإسلامية (العثمانيين – ١٤٥٣م). وكذلك الغربية التي انقسمت إلى عدة ولايات دول بسبب ضعف الحكومة المركزية وانقسامها إلى دول إقطاعية.
- أما التطور في العصور الحديثة فقد تميز بظهور الدول القومية الحديثة وظهور النزعات الاستعمارية، خاصة في القرن التاسع عشر، وما نتج عنه من قيام إمبراطوريات استعمارية، وما لبث أن تم استقلال تلك المستعمرات في صورة دول متعددة في نهاية نفس القرن.

من العلاقة التبادلية السابقة ظهرت (الدولة الإمبراطورية) كفترة انتقالية فيما بين النظام الإمبراطوري إلى نظام الدولة القومية.

وتتأكد تلك الظاهرة في النظام الدولي المعاصر:

فمع ظهور وازدهار مفهوم العولمة في القرن العشرين، ساد اتجاه انقراض وفناء الدولة القومية ليحل محلها مرحلة من التطور لتكوين وحدة العالم بأسره في كيان واحد يمثل النظام الكوني الشامل ومع انهيار

القطبية الثنائية وتفكك الإمبراطورية السوفيتية، تمثل هذا الكيان في القطبية الأحادية والتي عبرت عنها (الدولة الإمبراطورية الأمريكية).

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، وفي أعقاب الأزمة المالية في ٢٠٠٧، وتداعياتها في ٢٠٠٨ والتي كانت من أهم أسبابها الرئيسية غياب دور الدولة الرقابي على الأنظمة الرأسمالية يتجدد مفهوم " الدولة الإمبراطورية " – كخطوة نحو مواجهة تلك التداعيات، وفي محاولة مستقبلية لحماية مقدرات القوة التي تمكنها من الاستحواذ على مكانة الدولة الإمبراطورية في أعقاب اضمحلالها.

مما سبق يتأكد للدراسة مفهوم الدولة الإمبراطورية كبنيان يمنح الوحدة والترابط لمنظومة الإمبراطورية، لذ فهو بمثابة محدد ازدهار وتفكك المنظومة الإمبراطورية، فضعف الدولة بمفهومها التنظيمي في الإمبراطورية السوفيتية أدى إلى رغبة شعوبها العرمة في تقرير مصيرها وإقامة دولها المستقلة بعيدا عن نزعات الهيمنة أو السيطرة الأمر الذي تمخض عنه تفكك الاتحاد السوفيتي وتكون دول جديدة لتستمر السلسة المتتالية لحركة تفكك الإمبراطوريات على مدار التاريخ ويرتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥٠ عضوا في عام ١٩٤٥ ليصبح أكثر من ١٨٤ دولة عضو في بداية التسعينيات.

- لمزيد من التفاصيل: حول بناء المفاهيم انظر: أ.د. أحمد على سالم – الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة،والسياسة خاصة –المجلة العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد(٢٤) – خريف ٢٠٠٩ – ص١٢٨
- لمزيد من التفاصيل حول " سيادة السلطة المركزية للإمبراطوريات " انظر:

- . International Encyclopedia of social sciences, Op. cit, P.41.
- International Encyclopedia Americana, Op. Cit, P. 312.
- مايكل هاردت، أنطونيو نيغري- الإمبراطورية-ترجمة فاضل جكتر – مكتبة العبيكان – الرياض – ٢٠٠٢- ص١٦

- لمزيد من التفاصيل حول هذا المعنى: د. حسن نافعة – مبادئ علم السياسة – مكتبة الشرق الدولية – القاهرة –٢٠٠٦– ص٢٥٦, ٢٦١
- أ.د. محمد محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة
- لمزيد من التفاصيل: ول ديورانت، قصة الحضارة – ترجمة د. زكى نجيب محمود – (المجلد الأول) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ص٣.
- د. محمود إسماعيل – المدخل إلى العلوم السياسية – دار النهضة العربية – القاهرة –١٩٩١– ص٨٦
- د. نور الدين حاطوم – تاريخ عصر النهضة الأوربية – دار الفكر– القاهرة – ١٩٦٨–ص٢١٠
- عبير سهام مهدى – أسس بناء دولة القانون والمؤسسات – آفاق استراتيجية: www.alsabaah.com